

## قرار المكتب التنفيذي للمدينة رقم 383 لعام 2001

إن المكتب التنفيذي لمجلس مدينة حلب

بناء على احكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 1971 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

- وعلى كتاب مديره الشؤون الفنيه رئيس دائره المراقبه والرخص المسجل برقم 7166 تاريخ 14/8/2001 المتضمن

بناء على ما ورد باجتماعات لجان الاحياء برئاسة السيد المحافظ وحضور امين فرع الحزب تكرر ضرورة تسييج الاراضي التي اصبت مجمعا للاقذار والانقاض وخاصة بعد صدور القانون 26 لعام 2000 الذي عدل القانون 60 و نظرا لان القرارات السابقه كانت قمع

هذا التسييج وتسمح فقط على العرصات الجاهزه للبناء ولصدور القانون 26 لعام 2000 الذي سمح بالافراز

يرجى الاطلاع والموافقه على العرض على المكتب التنفيذي لبيان التوجيه نظرا لان القرارات السابقه كلها صدرت عن المكتب التنفيذي مرفق صوره عنها ونطرح في حال الموافقه

1- حسب الاستقامات الوارده في التخطيط المصدق بالعقار الذي يحمل صفه المسكن

2- حسب استقامات الحدائق في حال كونها مخصصه لذلك بالتخطيط المصدق وياخذ تعهد من المالك اصولا بعدم المخالفه ومسؤوليته عن اي عمل

ونرفق طيا قراري المكتب التنفيذي رقم 337 الذي كنا بموجبه نرضخ الاسيجه وقرار المكتب التنفيذي رقم 40 الذي الفى

القرار 337 استنادا لكتاب السيد وزير الاسكان رقم 113042/235 ص لعام 1992

وعلى موافقة اعضائه (بالاجماع) في جلسته رقم /44/ تاريخ 14/10/2001م.

- يقرر ما يلي -

مادة 1- الموافقه على تسييج العقارات غير المفزره والواقعه في مكان البقول والخاضعه لاحكام القانون 26 تاريخ 11/12/2000 وذلك بسياج من البلوك بارتفاع لا يتجاوز المتر فقط ويعلوه اسلاك شائكه بارتفاع متر ايضا وعلى مساحه ارض بتمام الاسهم

شريطة تقديم سند تعهد موثق لدى الكاتب بالعدل يتضمن

أ- التعهد بعدم اشاده اي بناء مخالف داخل السياج او التجاوز على العقارات المجاوره تحت طائلة الغاء الترخيص وهدم المخالفه والسياج على السواء

ب- التعهد بعدم المطالبه باي عطل او ضرر او اقامه دعوى على مجلس المدينه حين تنفيذ مشاريع مجلس المدينه في المكان المرخص واقتضاء هدم السياج لتنفيذ المشروع

مادة 2- تكلف مديره الشؤون الفنيه دائره مراقبه والرخص بمراقبة العقارات المسيجه منعا للبناء داخلها والتجاوزات عليها

مادة 3- ينشر هذا القرار في لوحة اعلانات مجلس المدينه ويبلغ من يلزم لتنفيذه اصولا